قراءة جديدة للتعليم في تركيا

Rethinking Turkish Education

Author: Mahmut Özer — تأليف: محمود أوزر

Publisher: VakıfBank Kültür Yayınları — الناشر: منشورات وقف بنك الثقافية

Reviewed by: Shadi Ebrahim Albanna — مراجعة: شادي إبراهيم البنا

Pages: 184 — عدد الصفحات: **184**

يسلط كتاب: «قراءة جديدة للتعليم في تركيا» بقلم وزير التربية والتعليم التركي محمود أوزر، الضوء على المشكلات الرئيسة في النظام التعليمي التركي والخطوات المتخذة لإيجاد حلول لها، ويركز الكتاب على عملية التحول التاريخية التي بدأ بها التعليم التركي في العقدين السابقين، حيث تناول التعليم في بجميع مراحله، وزيادة نسب الالتحاق بالمدارس، وعدد الصفوف والمعلمين والنسب بينهم وبين عدد الطلبة لتبقى ضمن حدود المقاييس التي تفرضها دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، إلى جانب تعميم التعليم، وتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم، والمشكلات التي تواجه التعليم المهني، والالتحاق بالتعليم العالي في فصلين اثنين.

تناول الكاتب في الفصل الأول جملة من الموضوعات، منها: الاستثمار في رأس المال البشري، وتعميم التعليم، وإسباغ الطابع الديمقراطي على التعليم في تركيا، وتقديم حلول لنسب التحاق البنات بالمدارس، وتباين نسب النجاح بين المدارس، وغيرها من الموضوعات التي تناولت جملة من المسارات التي بحث الكاتب بين أروقتها أوضاعها بنظرة عامة، ومدى التقدم الحاصل فيها على صعيد تركيا.

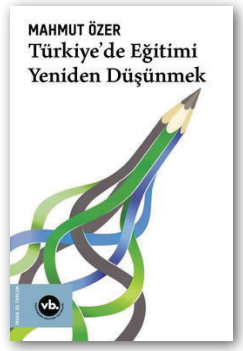

يذكر الكاتب أن عملية الاستثمار التي حصلت خلال عملية تعميم التعليم بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم في تركيا التي ساعدت على رفع نسب الالتحاق في المدارس الإعدادية من 44٪ إلى 90٪ وفي التعليم العالي من 14٪ إلى 44٪– أنها تميزت بأمرين اثنين ساعدا على تحقيق أهداف التعميم في العقدين السابقين، الأول أن الاستثمار لم يركّز على مناطق دون أخرى، بل جرت إتاحته لجميع الولايات مع إعطاء أولوية للولايات غير المؤهلة لتجسير الهوة بينها وبين الولايات الأخرى، وبذلك جرى التركيز على زيادة تكافؤ الفرص التعليمية، والثاني أن زيادة عدد

DOI:10.36360/1560-012-001-010

الصفوف قابلتها زيادة في عدد المعلمين بشكل مستمر، وبذلك بقيت نسبة عدد الطلاب لكل معلم مناسبة، وهذا بدوره ساعد على عدم خلق مشكلات يمكن لها أن تؤثر في جودة العملية التعليمية، وهذا بدوره أتاح المجال للتعليم التركي أن يركز أكثر على الاستثمار البشري والجودة التعليمية، لكن هذا جاء متأخرًا 70 عامًا عن معظم دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، وبدوره كان التحسن المتمثل في العقدين السابقين بمثابة جسر الهوة بين تركيا ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أكثر من كونه تحقيق تميز عنهم.

يشير الكاتب إلى أن التعليم التركي تأخر في مواكبة التقدم لعدة أسباب، أبرزها التدخلات السياسية، والقوانين والسياسات غير الصحيحة في معالجة المشكلات التي واجهها التعليم آنذاك، ومنها اعتماد نظام التعليم الأساسي الإجباري لمدة 8 سنوات، وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة، وتطبيق قانون كاتساي katsayı uygulaması الذي حرم دخول جميع طلبة مدارس المهنة إلى الجامعات، إضافة إلى منع ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات، وهذا أضعف نسب التحاق البنات بالمدراس، وتفضيل العديد من الطلبة من ذوي الدخل المرتفع مواصلة تعليمهم في الخارج ... لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه رجب طيب أردوغان حدثت تغيرات جوهرية ساعدت على تجاوز كل المشكلات سابقة الذكر وغيرها، ويذكر الكاتب أن التعليم التركي استطاع في تلك الفترة الوقوف على قدمه من جديد، حيث أصبح التعليم الأساسي 4 4+ 4+؛ أي أن التعليم الإجباري أصبح 12 عامًا، والسماح لطلبة المدارس المهنية بمواصلة تعليمهم العالي، وهذا بدوره أعاد الثقة بمدارس الأئمة والخطباء حيث فُتِحت من جديد، واستطاعت النساء الدخول في عملية التعلّم من دون خوف.

ويركز الكاتب بشأن مشكلة نسب التحاق البنات على الحديث عن الحلول والبرامج التي قدمتها تركيا للوصول إلى نسب التحاق 94٪ من الإناث بالمدارس الابتدائية و87.79٪ بالمدارس المتوسطة بعد أن كانت 39.2٪، وارتفاعها إلى 48.5٪ في التعليم الجامعي بعد أن كانت 11٪، ومن هذه الحلول برنامج: هيا يا بنات إلى المدرسة عام 2003 «Haydi Kızlar Okula» الذي قامت به وزارة التربية والتعليم التركية بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج مساعدة التعليم المشروط 2004«Şartlı Eğitim Yardımı»، ولا يزال مستمرًّا إلى يومنا هذا، حيث يُقدَّم مساعدة مالية للأسرة ذات الأوضاع الاقتصادية الضعيفة، شريطة إرسال بناتها إلى المدارس ومواصلة تعليمهن، وكذلك رفع التعليم الأساسي الإجباريّ إلى 12 عامًا، وإنشاء المدارس والجامعات الجديدة، وغيرها من سياسات التوظيف التي ساعدت على تخطي المشكلة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بدءًا من المدارس الابتدائية ووصولًا إلى الجامعات.

وفي الحديث عن الجودة دحض الكاتب ادعاءات البعض بأن الجودة عدو النمو والتوسع في التعليم في تركيا، وأكد أنه من الخطأ أن يعتقد البعض أن هناك علاقة سببية بين النمو والجودة، وكل ما في الأمر أن النمو والتوسع قد يصحبه بعض الإشكاليات التي من الممكن معالجتها والسيطرة

عليها. وهنا يدلل على أن زيادة أعداد الطلبة رافقتها زيادة في أعداد الصفوف والمعلمين، بحيث أصبح عدد المعلمين 1.2 مليون معلم بعد أن كان 500 ألف في بدايات سنوات الألفية الثانية، وهنا أصبحت نسب توزيع الصفوف بحسب عدد الطلاب والمعلمين متوافقة مع مقاييس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا بحد ذاته نجاح، إضافة إلى النجاح الذي حققه الطلبة الأتراك في الاختبارات الدولية (PISA وTIMSS) التي تثبت بأن الجودة رافقت النمو التعليمي في تركيا.

وتساءل الكاتب عن أيّهما الأفضل: الإصلاح أم التحسين المستمر للمنظومة التعليمة التركية؟ إذ دائمًا يلجأ بعض المتابعين إلى تناول مصطلح الإصلاح الذي يشير بمدلوله لإيجاد حلول جذرية تعالج كل شيء من الأساس، وأنّ هذا لا يصلح بحال مع المنظومة التعليمية التركية الكبيرة، حيث تتكون من 1.2 مليون معلم و18 مليون طالب، كما أن تشعب أصحاب المصلحة يجبرها لتقوم بإجراء تحسينات مستمرة أكثر من إجراء اصلاح جذري لا ترى له نتائج آنية.

يرى الكاتب أن التعليم المهني في تركيا استمد قوته من نظريته التي تتبنى أمرين اثنين: أوّلهما تخريج طالب جاهز لسوق العمل، وثانيهما حصوله على نسبة من الربح العائد من منتجاته التي أسهم في صناعتها خلال فترة تعلمه، وهنا يذكر الكاتب أن هذه النظرية مستمدة من نظرية ميتشل ريزنيك وسيمور بابيرت على أن التعليم يجب أن يكون مستمرًّا مدى الحياة، وأن المعلومة يجب أن تتحول إلى منتج يعود بالربح على الوطن، وهنا يشير الكاتب إلى أن الدخل الذي استطاعت تحقيقه تركيا عام 2021م كان 6 أضعاف الدخل في عام 2018م؛ وهذا بسبب تبني فكرة التعليم الإبداعي الذي يولّد الفضول والإبداع لدى المتعلمين، وبهذا الفضل زادت التجارب وعمليات الإنتاج داخل المدارس المهنية، وكذلك مراكز البحث والتطوير، ووصلت إلى 53 مركزًا داخل المدارس المهنية، وهذا الذي ساعد تركيا على التعامل بإيجابية في أثناء جائحة كورونا، حيث كان لديها ما يلزم لتغطية الاحتياجات آنذاك من كمامات ومعقمات وأجهزة تنفس وغيرها.

استعرض الكاتب في الفصل الثاني مجموعة من المساحات المحتاجة إلى تحسين، منها: التعليم ما قبل المدرسة، والتعليم المهني الذي جرى إدخال نظام البحث والتطوير بين جنباته، وإدخال فكرة تسجيل المنتجات التي أحدثت نقلة نوعية في التعليم المنهي في تركيا، وعلى إثرها استطاع التعليم المهني من تسجيل براءة اختراع لـ188 منتجًا في عام 2020 مقابل 29 منتجًا في الفترة السابقة. وبفضل تطوير مراكز البحث وتوسيعها إلى 53 مركز بحث وتطوير وتوسيع الفكرة لبقية المدارس عبر مراكز تعليم العلوم والفنون، وهي مراكز مختصة لأصحاب المواهب BİLSEM– جرى تسجيل براءة اختراع لـ1305 منتجات من أصل 2657 منتجًا تقدم للحصول عليها، وهذا التحسن في طلب تسجيل براءات الاختراع مستمر، حيث جرى تسجيل أكثر من 6000 منتج جديد مع بداية عام 2022م.

ويستطرد الكاتب بالحديث عن تغيير النظرة إلى التعليم المهني الذي فقد هيبته ومكانته بعد تطبيق قانون كاتساي عام 1999 الذي استمر عشر سنوات،

وبه حرم طلبة التعليم المهني من مواصلة تعليمهم العالي، وهذا اضطرهم لتجنبه ومواصلة تعليمهم النظامي ليستطيعوا مواصلة دراستهم العليا، وبذلك تدهور التعليم المهني كليًّا آنذاك، ورغم رفع ذلك القانون والقيام بالعديد من الخطوات من ضمنها إجراء المقابلات مع أصحاب المصلحة وتقديم التسهيلات والمنح الدراسية إلا أن عمليه التحول في التعليم المهني لم تكن سهلة ولايزال في بداية طريقه ليصبح أكثر تأثيرًا وقدرة على تقديم قيمة مضافة في كافة المجالات المناطة به.

لم يغفل الكاتب عن الحديث عن مستوى العلوم والرياضيات لدى الطلبة الأتراك، وأوضح مستوى تقدم الطلاب عبر مشاركاتهم الدولية في اختبار بيساPISA ، وهو اختبار دولي لقياس الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة، ويُجرَى مرة كل ثلاث سنوات لقياس قدرات القراءة والرياضيات والعلوم، واختبار TIMSS الذي تعدّه منظمة IEA للوقوف على مستويات طلاب الصفين الرابع والثامن في المفاهيم والمواقف التي تعلموها في مادتي العلوم والرياضيات، ومقارنة النتائج بين الدول المشاركة، وأوضح الكاتب تقدم الطلبة الأتراك حيث ارتفع معدل نجاحهم في اختبار بيسا لمادة العلوم من 56٪ في عام 2015 إلى 75٪ في عام 2018م، أما في مادة الرياضيات فارتفعت من 49٪ في عام 2015م إلى 63٪ في عام 2018م، وأكدت اختبارات TIMSS هذا التقدم الملحوظ في مادتي العلوم والرياضيات، لكن لاتزال النتائج تتراوح في مكان أبعد عن المطلوب لتركيا لتكون أكثر قدرة ومنافسة بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

تناول الكاتب مستويات أخرى في التعليم التركي، وهنا نختم قراءتنا لهذا الكتاب بالمسارات الأربعة الأساسية التي وضّحها الكاتب لزيادة تكافؤ الفرص في التعليم التركي، وقد تمثلت فيما يأتي:

1. الاستثمار في المعلمين، الذي توِّجَ بتوقيع قانون 7354 بتاريخ 14 فبراير 2022 الذي يدعم التطور المهني للمعلمين بعدة مسارات ودعم مواصلة دراستهم العليا: الماجستير والدكتوراه.

2. زيادة نسب التحاق الطلبة في التعليم ما قبل المدرسة لتتوافق مع مؤشرات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، وهذا بدوره يدعم مسارين اثنين الأول تعزيز تكافؤ الفرص والثاني مواكبة الدول التي تتخذ من مجمل عدد سنوات التعليم مقياسًا ومؤشرًا على جودة الاستثمار البشري.

3. تقليل التباين في معدل التحصيل الدراسي بين المدارس وكذلك الإمكانيات المادية والبنى التحتية، حيث مع بدء عام 2021 لم تبق مدرسة بدون مكتبة، إضافة إلى زيادة الكتب في المكتبات المتوفرة، حيث ارتفع عدد الكتب من 28 مليون كتاب إلى 58 مليون كتاب، والهدف أن يصبح عددها 100 مليون كتاب مع عام 2022.

4. وضع أساس واضح لموازنة العرض والطلب؛ لتقوية التعليم المهني وسوق العمل.

politicstoday.org

Are you concerned with the contemporary world,
where human rights are violated, human dignity is trampled, international order is indifferent to any principle or value, and the might silences the right? Then, follow and join **Politics Today** in its endeavor to understand and analyze the changing nature of international politics.

POLITICS TODAY

هذا هو عالمنا

مجموعة "تركواز ميديا جروب"، مجموعة إعلامية رائدة تضم عدة مؤسسات تعمل في مجال الصحافة والنشر والبث الإذاعي والتلفزيوني. تمتلك أوسع المجلات والصحف انتشاراً، وأشهر القنوات التلفزيونية، لتصبح المنصة الإعلامية الأقوى في الإعلام التركي.

والآن الفرصة متاحة أمامكم للاستفادة من هذه القوة لنشر إعلاناتكم.

TURKUVAZ
MEDIA GROUP